

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة عمل وطنية حول استخدام دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات وضع الخطط والسياسات الإنمائية

الخرطوم، ٨-٩ آذار/مارس ٢٠٢١ – ٩:٣٠ - ١٤:٠٠



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



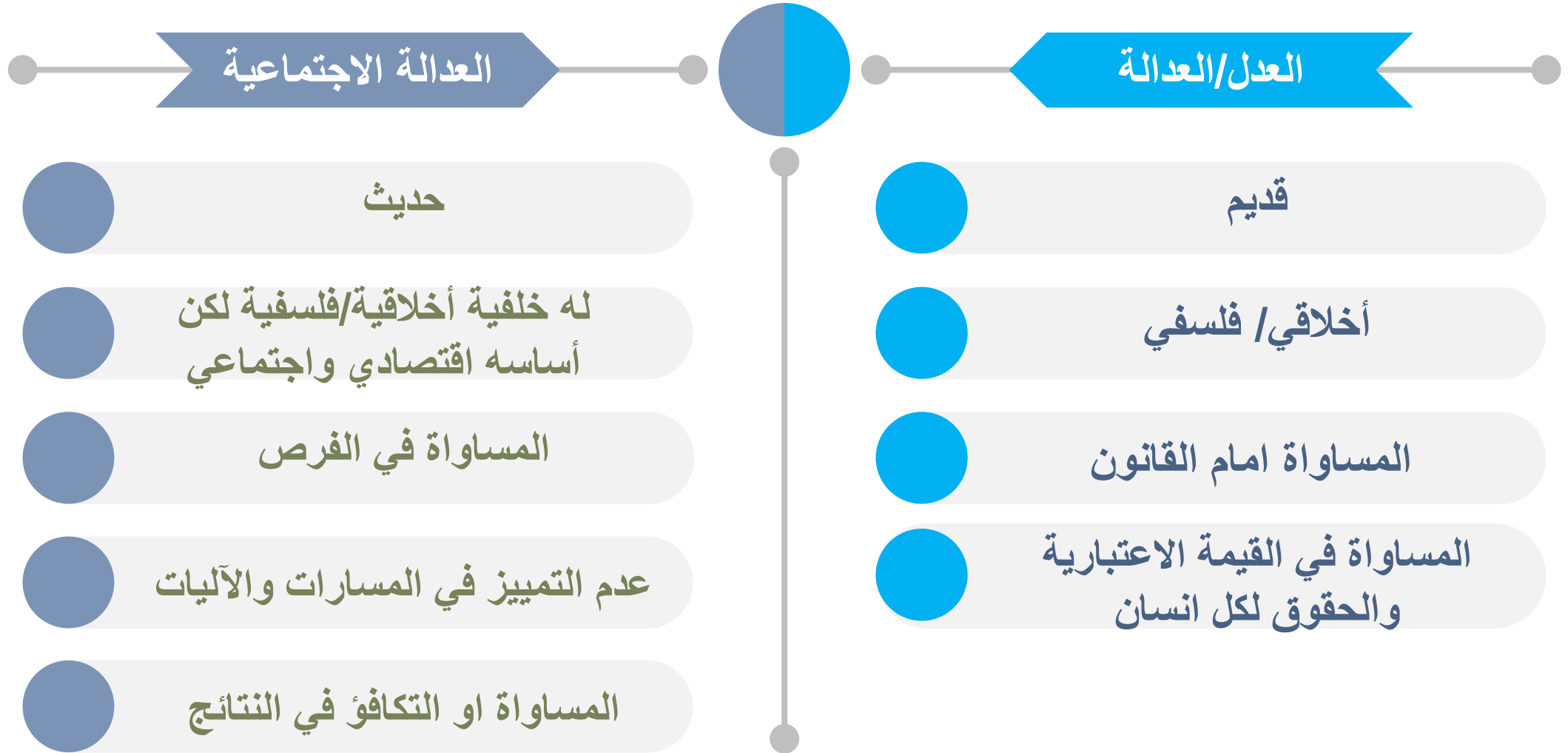
يشمل هذا العرض ثلاثة أجزاء هي:

- المقاربة المفاهيمية للعدالة الاجتماعية؛

- خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومقاربتها للمفاهيم والقضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية؛

- والسياسات الشاملة الداعمة للأهداف التنموية والمراعية للعدالة الاجتماعية.

من مفهوم العدالة إلى مفهوم العدالة الاجتماعية



المدخلات والمخرجات... او الوسائط والنتائج

المكون الأهم في
التفاوتات القائمة في
المجتمع ليست نتاج
الاختلافات الفردية
بل هي من صنع
المجتمع

نتائج متقاربة/
متساوية

الاختلاف في النتائج
هو بفعل الاختلافات
الفردية والاجتهاد
الذاتي الذي يوصل
الأفراد المختلفين الى
نتائج مختلفة

تكافؤ الفرص
(المدخلات) عند
نقطة البداية

ارتباط مفهوم العدالة الاجتماعية بالعقد الاجتماعي

العقد الاجتماعي

يرتبط مفهوم العدالة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بنظرية العقد الاجتماعي، وبدور المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عملية التوزيع العادل.

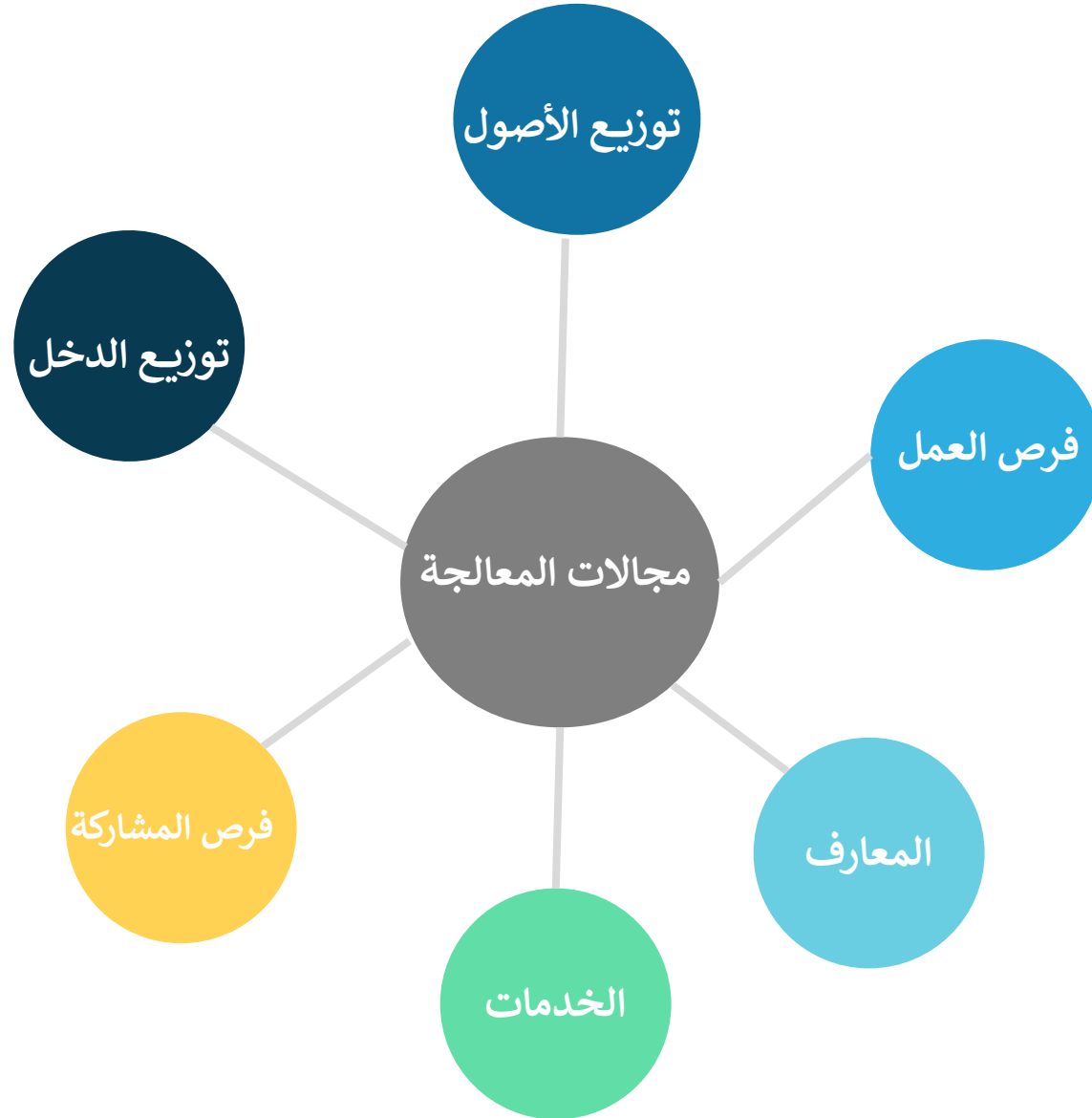
يشمل التوزيع العادل الموارد المادية والحقوق والحريات والفرص والدخل والثروات، بالإضافة إلى احترام الذات

ترتبط المقاربات المعاصرة لمفهوم العدالة الاجتماعية بتسمية القدرات وبالقضاء على التمييز

تشكل مشاركة الناس أفراداً ومجموعات وشعوباً، في القرارات المتعلقة بمعيشتهم وحياتهم عنصراً أساسياً في تعزيز العدالة الاجتماعية

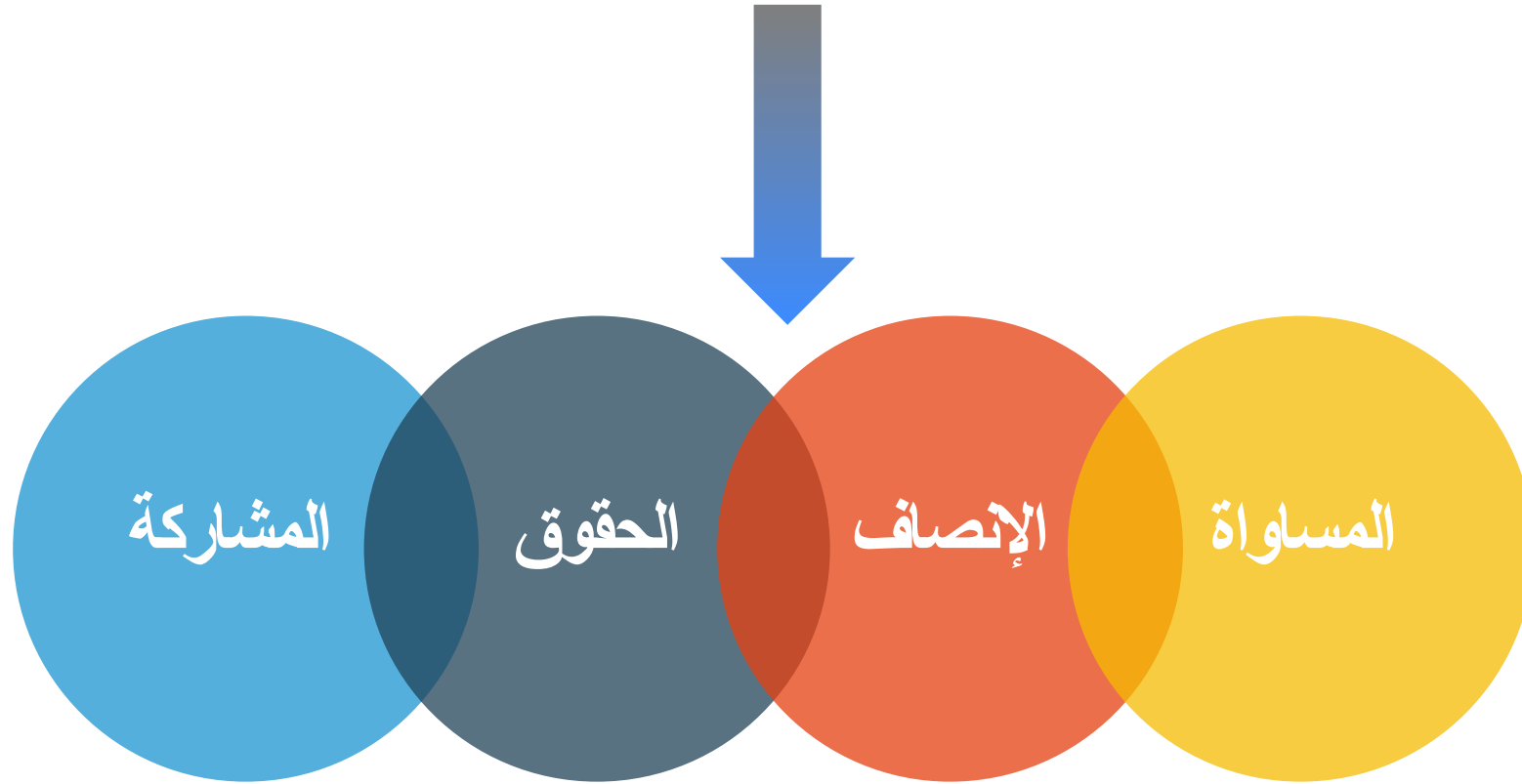
الميثاق الذي ينظم علاقة الشعب بالدولة ويتضمن الحقوق والواجبات التي تنظم الحياة العامة المشتركة ويشكل أساساً لتشكيل ونشوء السلطة السياسية وتطوير علاقة الحاكم بالمجتمع بما يضمن الحريات والحقوق والمساءلة.

تحقيق العدالة الاجتماعية يرتبط بمعالجة اللامساواة في المجالات التالية



مقاربة الإسكوا للعدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية هي **المساواة في الحقوق** وفي **الحصول على الموارد والفرص للجميع**، رجالاً ونساءً، وإزالة **الحواجز** التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها

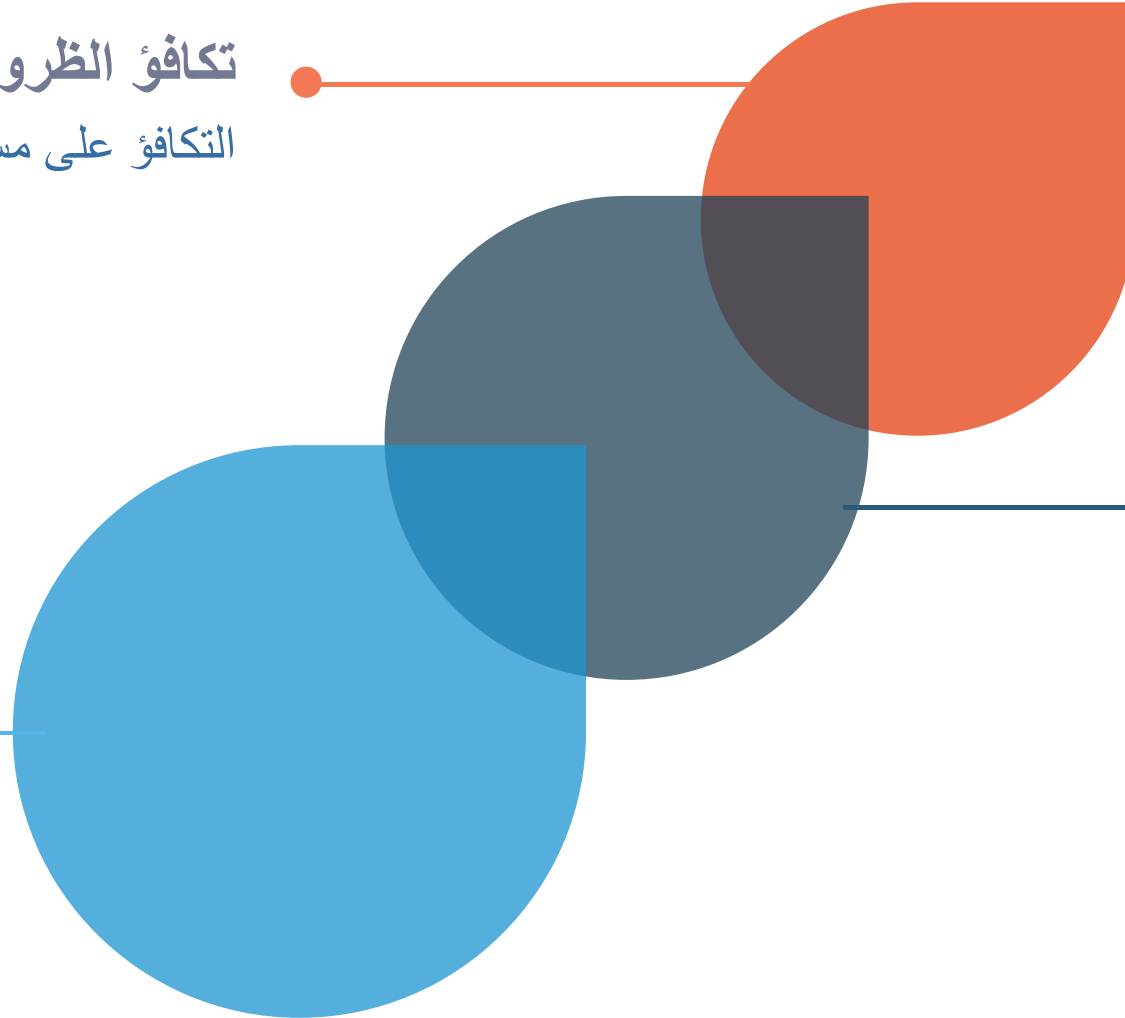


المبادئ التوجيهية لتحقيق العدالة الاجتماعية

تكافؤ الظروف المعيشية لجميع الأفراد
التكافؤ على مستوى النتائج

المساواة في الحقوق
الإطار المؤسسي
والتشريعي

تكافؤ الفرص
الآليات والتكافؤ في خط
الانطلاق، بما في ذلك
القدرات



العوامل الأساسية لنجاح المقاربة المراعية لمفاهيم العدالة الاجتماعية

مقاربة التنمية بوصفها حرية الناس وتوسيعاً
لخياراتهم

ضمان استدامة النمو وتحقيقه بمشاركة
الشرائح المجتمعية المختلفة

احترام البيئة الطبيعية وترشيد استخدام
الموارد غير المتجددة

احترام حقوق الأجيال المقبلة

احترام الاختلافات الثقافية والأقليات والشرائح
المجتمعية المختلفة

المقاربة الحقوقية للعدالة الاجتماعية

تشمل المقاربة الحقوقية للعدالة الاجتماعية أعمال المسائل الأساسية التالية:

1. احترام الحقوق وحمايتها وإعمالها

2. الاعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

3. توفير اقصى قدر من الموارد المتاحة

4. ضمان اعمال الحق في المعلومات

تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال السياسات المتكاملة

من اللامساواة

الحالة لدى
الانطلاق:
مجتمع فيه
درجة عالية من
التفاوتات
الاجتماعية
والمناطقية،
والفقر
والتهميش،
والتمييز ضد
النساء وفئات
أخرى

من التهميش

المساواة
والإدماج
والعدالة

قيم موجّهة
للسياسات
والتدخلات

١- سياسات وبرامج ترفع مستوى معيشة الفئات المحرومة وتقلص الفجوات وتتصدى لحالات الحرمان والتمييز بتجلياتها الراهنة والموروثة

٢- سياسات إدماجية وإجراءات تضمن تكافؤ الفرص وعدم تجدد التفاوتات أو توسّعها أو التسبب بتفاوتات جديدة وتشمل جميع الفئات لا الفقراء فقط وكل التفاوتات العمودية والأفقية

٣- سياسات وإجراءات مؤسسية وتشريعية تضمن بناء إطار عادل وإدماجي وتمكيني يضمن حقوق الجميع وإلغاء التمييز وتحقيق العدالة بين الأجيال

إلى المساواة

الحالة لدى
الوصول:
مجتمع فيه
مستوى متقدم
من المساواة،
وإطار قانوني
ومؤسسي ملتزم
بحقوق الإنسان،
ونظام حماية
اجتماعية شامل،
ومشاركة،
وتنمية عادلة

إلى الإدماج

الأبعاد الثقافية والمعرفية للعدالة الاجتماعية

تتداخل الأبعاد الثقافية والمعرفية

تتداخل الأبعاد الثقافية والمعرفية، بما في ذلك منظومة السلوكيات والقيم والمعارف المرتبطة بها، مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في مسارات تعزيز العدالة الاجتماعية

الترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مطالب المجموعات المحلية بحقوق ملكية الأراضي كما المطالب المتعلقة باستخدام لغة معينة في النظام الدراسي والإداري والقضائي

الثقافة أساسية في فهم أسباب غياب العدالة الاجتماعية ومعالجتها

تشكل الثقافة منظومة مترابطة من القيم القائمة على عوامل متغيرة ومتجددة، وتؤثر في بناء المفاهيم والأحكام والسلوكيات

العدالة والمساواة في اهداف التنمية المستدامة

❖ ترد أفكار العدالة والمساواة ورفض التفاوت والتمييز بكثافة في كل مكونات أجندة التنمية المستدامة.

❖ الاجندة لم تستخدم ابدا مصطلح العدالة الاجتماعية في صلب الوثيقة.

❖ يمكن الإشارة الى خمسة أهداف ترتبط عضويا بمفهوم العدالة الاجتماعية، إما مباشرة او من خلال ارتباطها بنقائضها:

- الهدف ١ . القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- الهدف ٥ . تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- الهدف ٨ . تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- الهدف ١٠ . الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها.
- الهدف ١٦ - السلام والعدل والمؤسسات القوية

مقاصد ومضامين الهدف ١٠ المعني بالحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

المقصد	المضمون/الدلالة
١٠-١ : نمو الدخل ل ٤٠ في المائة من السكان الأدنى دخلاً بمعدل أعلى من المتوسط	<ul style="list-style-type: none">■ يتعلق بالعدالة والمساواة؛■ يهدف إلى تقليص الفجوة العمودية بين الفئات الاجتماعية؛■ الفئة المستهدفة هي الأقل دخلاً والفقراء بالمعنى الواسع وبمعنى الفقر النسبي.
١٠-٢ : تعزيز الإدماج الاجتماعي للجميع	<ul style="list-style-type: none">■ يتعلق بالإدماج (شمول الجميع)؛■ يركز على التفاوتات الأفقية (حسب العمر، أو الجنس، أو الإعاقة) والعمودية (الوضع الاقتصادي، والجغرافية)؛■ لا يتعلق بالفقراء فقط بالمعنى الضيق بل يشمل فئات أخرى مشاركتها ضعيفة أو هي مهمشة أو مستبعدة لأسباب غير اقتصادية.
١٠-٣ : تكافؤ الفرص، والحد من انعدام المساواة في النتائج، وإزالة القوانين والسياسات التمييزية	<ul style="list-style-type: none">■ في قلب مفهومي العدالة والمساواة، هو الأكثر تعبيراً عن حزمة السياسات المترابطة لتحقيق المساواة؛■ يشمل تكافؤ الفرص، وكذلك التفاوت في النتائج، والإطار التشريعي والمؤسسي المحقق للمساواة؛■ يشدد على عدم كفاية العدالة/المساواة في المدخلات، والتعويض عن الفجوة من خلال المساعدات، لي طرح مسؤولية الآليات والإجراءات عن ضمان تكافؤ الفرص وصولاً إلى المساواة أو العدالة من منظور النتائج؛■ يشير تحديداً إلى إزالة التشريعات والممارسات التمييزية، وهي نقطة خاصة.
١٠-٤ : سياسات مالية واقتصادية وأجور تعزز المساواة	<ul style="list-style-type: none">■ تخصيص للمقصد ١٠ - ٣ في المجال المالي والاقتصادي؛■ الإشارة إلى الأجور والحماية الاجتماعية تجعله وثيق الارتباط بمكافحة الفقر والمقاصد الأخرى ذات العلاقة.

اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

التكامل، الشمولية،
الكونية، الترابط:
حزمة واحدة، التكيف
الوطني

أهداف التنمية المستدامة

17 هدفاً و169 غاية و230 مؤشراً

الإعلان

الرؤية، المبادئ والالتزامات المشتركة،
نداء للعمل من أجل تغيير عالماً

حقوق الانسان، تنمية لا
تستثنى أحداً، مقررات
قمم سابقة (ريو +٢٠،
قمة المناخ، قمة
استنبول.. الخ)

خطة

2030

التنفيذ

وسائل التنفيذ والشراكة العالمية

المتابعة والاستعراض

وطنيًا، إقليميًا، وعالمياً

الادماج في السياسات
الوطنية، مشاركة
الجميع: الحكومة
والقطاع الخاص
والمجتمع المدني
(الشراكة)

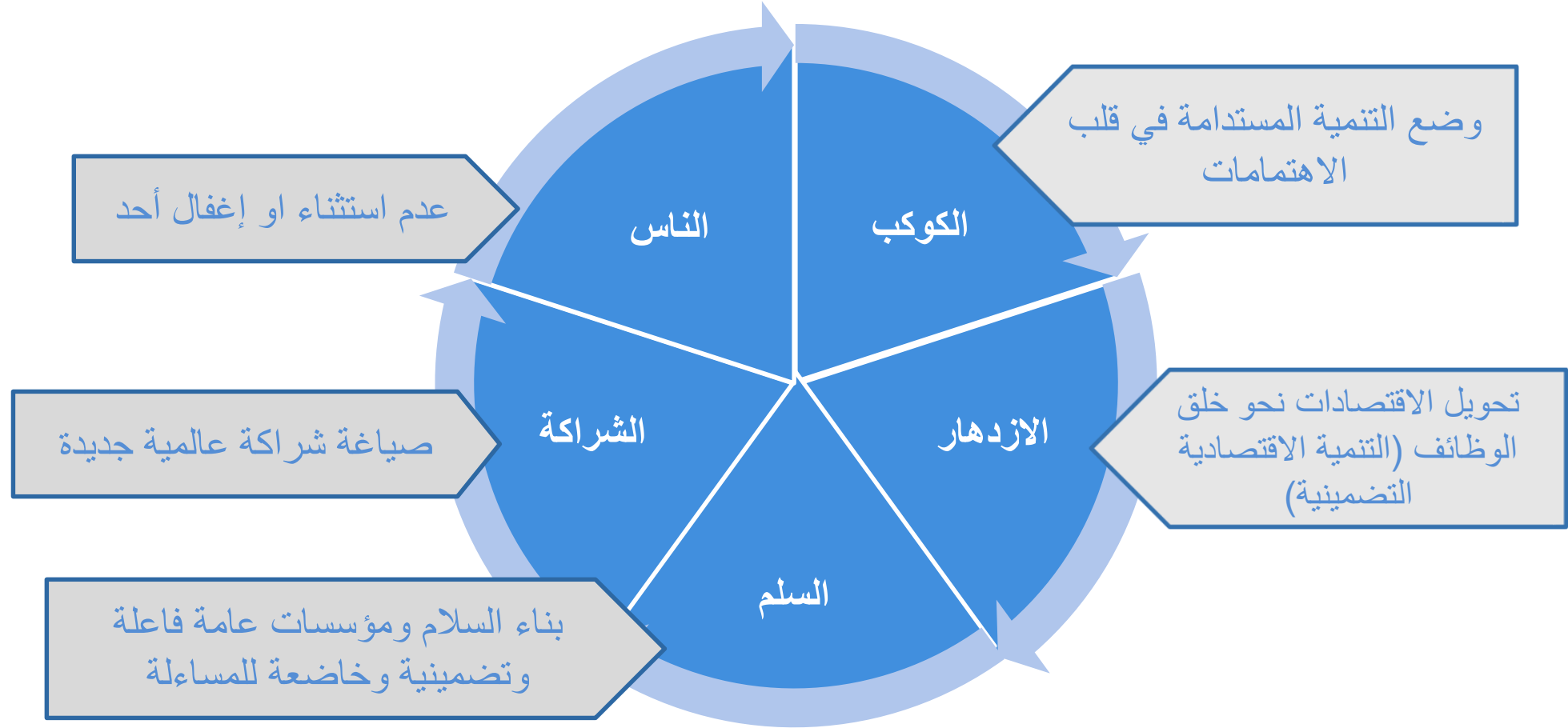
التقارير الطوعية،
مؤشرات عالمية،
ومؤشرات وطنية،
آليات وطنية بحسب
النظام المؤسسي لكل بلد

الإعلان والرؤية

✓ أحداث **التحول** من اجل عالم:

- خال من الفقر والجوع والمرض والعوز، ومن الخوف والعنف
- يحترم حقوق الإنسان وكرامته، وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز
- يحقق المساواة بين الجنسين ويمكن المرأة، ويضمن الاشرار الاجتماعي للجميع
- يحترم الأعراق والانتماء الاثني والتنوع الثقافي .. وتعمه ثقافة التسامح والانفتاح
- يضمن تلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا
- يحقق نموا اقتصاديا مطردا ومستداما وتضمينيا، ويوفر فرص العمل الكريم للجميع
- يعتمد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، والاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية
- عالم من الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون
- شروط البيئة المواتية على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق التنمية المستدامة

الديباجة: خمس نقلات تحويلية كبرى



إذا تم النجاح في تحقيق هذه النقلات بشكل متكامل وتفاعلي، سوف يساعد ذلك على اتخاذ الخيارات الاستراتيجية المناسبة ورسم السياسات التي تساهم في تحويل عالمنا الى عالم افضل

تحويل الأجندة الى أداة تخطيط وعمل

للنجاح في تحويل أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الى أداة تخطيط وعمل لا بد من:

1. فهمها فهما عميقاً، وإدراك وجهتها وغايتها الاجمالية البعيدة المدى، والرؤية التي تتضمنها،

2. الالتزام بمنطقها والتوجهات التي تتضمنها وما يرتبط بها من اهداف محددة،

3. إعادة انتاجها في صيغة خطط وطنية وقطاعية اصيلة هي طريقنا المحددة الى التنمية والنهضة في بلداننا.

إدماج العدالة الاجتماعية و مبادئها في جميع المراحل

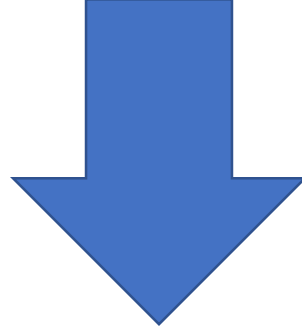
الوثيقة التوجيهية

الجهوي والقطاعي

رؤية استراتيجية

عدالة اجتماعية

عملية صياغة الأهداف الوطنية



ضمان الاتساق والملاءمة بين
الأهداف التنموية الوطنية
والالتزامات التي يتم التفاوض
عليها إقليمياً ودولياً

ضمان الاتساق والملاءمة
والتكامل بين الأهداف التنموية
الوطنية القطاعية

الحرص على ترجمة تطلعات
الجهات في أهداف معقولة
وقابلة للتنفيذ

منهج تشاركي

١ • تحليل و تشخيص الوضع الحالي

٢ • تحديد الافاق المستقبلية

٣ • تحديد الأولويات

٤ • تحديد الأهداف التنموية و كيفية تحقيقها

٥ • تصميم وصياغة المخطط

• الفئات الضعيفة

• الجهات المهمشة

• مشاركة كل

الاطراف

• التكافؤ على مستوى

النتائج

• التكافؤ في الفرص

• حقوق الانسان

مع ضمان مشاركة كل الأطراف و الجهات و اعتماد مؤشرات لقياس ومتابعة مدى تحقيق للعدالة الاجتماعية

ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى برامج ومشاريع وأنشطة قابلة للتنفيذ

تحديد بشكل واضح المسؤوليات والموارد اللازمة

تحديد الجدول الزمني المطلوب

وضع أداة لمتابعة التقدم المحرز في عملية التنفيذ

الركائز الأساسية في عملية التخطيط القائمة على العدالة الاجتماعية

تحديد الفئات و المناطق المستهدفة بشكل واضح و علمي



تحديد الجهة التي ستقوم بالتنفيذ (على المستوى المركزي او المحلي او القطاعي) و التأكيد على أهمية التنسيق فيما بينها



التأكد من أن تطلعات الافراد والجهات المشاركة قد ضمنت في المخطط



تحديد النتائج المنتظرة ومؤشرات الانجاز



مراجعة المخطط بشكل منتظم ومتابعة و مراقبة ومراجعة الاهداف



ما يجب تجنبه في عملية التخطيط القائمة على العدالة الاجتماعية

عدم إشراك كل الأطراف



عدم تحديد الأهداف بدقة والموارد البشرية والمادية المطلوبة



عدم تحديد الوقت أو الجهات المسؤولة على التنفيذ



عدم اخذ بالاعتبار تطلعات واقتراحات الافراد والجهات المشاركة



وضع اهداف مستحيلة التحقيق بغاية إرضاء احد الأطراف





ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

وشكراً